URUK FOR HUMANITIES 2026;19:55–72

RESEARCH ARTICLE

Spatial Analysis of Drug Crimes in Muthanna Governorate

a,*Lateef Kamel Kelaiwy b,*Ahmed Maraid AL-Baraki c,*Huda Idan Jabbar

[a] **College of Education for Human Sciences/Al-Muthanna University**

[b] **Presidency of the Council of Ministers**

[c] **College of Education for Human Sciences/Al-Muthanna University**

ABSTRACT

Iraq in general, and Al-Muthanna Governorate in particular, witnessed political and administrative transformations after 2003. These transformations negatively impacted the security, social, and economic situation in the governorate, manifesting themselves in multiple manifestations, most notably the spread of crime in its various forms, which constituted a serious challenge and a real threat to its security and stability. Drug crimes, in particular, are no less dangerous than terrorist crimes, which undermine citizens' peace and the state's human security, as well as its economic systems. Hence, the importance of this research paper, as it analyzes, using a scientific approach, this deadly scourge that has become widespread in the governorate. The number of crimes in the governorate reached approximately (5,088) crimes during the period (2005-2020), making it an incubator for drug trafficking networks and a consumer market for narcotic substances targeting the elements of power, "the youth," who rely on it to achieve economic growth and sustainable development at the state and governorate levels

Keywords: **spatial analysis, geography of crime, drug crimes, Muthanna Governorate.**

مقالة بحثية

التباين المكاني لجرائم المخدرات في محافظة المثنى

[1]لطيف كامل كليوي [2]احمد مرعيد البركي [3]هدى عيدان جبار

[1]جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية

[2]رئاسة مجلس الوزراء

[3]جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

شهد العراق عامة ومحافظة المثنى خاصة تحولات سياسية وادارية بعد عام 2003 انعكست سلبا على الواقع الامني والاجتماعي والاقتصادي في المحافظة وتجلت بمظاهر متعددة ابرزها تفشي الجريمة بأشكالها المختلفة التي عدت تحدياً جدياً وتهديداً حقيقياً لأمنها واستقرارها، لا سيما جرائم المخدرات فهي لا تقل خطراً عن جرائم الارهاب التي تعبث في سلم المواطن وامن الدولة الانساني ، فضلاً عن انظمته الاقتصادية، ومن هنا جاءت اهمية هذه الورقة البحثية كونها تحلل وبمنهج علمي تحليلي لهذه الافة الفتاكة التي باتت تستشري في المحافظة، اذ بلغ عدد جرائمها في المحافظة زهاء (6115) جريمة للمدة (2005-2023) ، لتصبح منطقة حاضنة لشبكات المتاجرة وسوق مستهلك للمادة المخدرة المستهدفة لعناصر القوة " فئة الشباب" التي يعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي وكذلك التنمية المستدامة على مستوى الدولة والمحافظة.

الكلمات المفتاحية : التحليل المكاني، جغرافية الجريمة، جرائم المخدرات، محافظة المثنى

Received 7/8/2025; accepted 22/9/ 2025. Available online 4/1/2026

* Corresponding author.

E-mail addresses: aljabri3000@mu.edu.iq **hudaidan@mu.edu.iq**

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1004

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

المقدمة:

شهدت الساحة العراقية تحولات سياسية وامنية واجتماعية واقتصادية انعكست على امنه واستقراره ومكوناته المتعددة تجلت بصور مختلفة كان ابرزها تفشي الجريمة التي عدت مصدر خطر وتهديد لأمنه، لا سيما جرائم المخدرات فهي لا تقل خطراً من جرائم الارهاب التي تعبث في سلمه وانظمته الاقتصادية، لذا جاءت اهمية البحث تبعاً للدور المتصدر لهذه الافة الفتاكة التي لا يكاد يخلوا منها المجتمع المتقدم وحتى النامي اذ بات يشكل حاضنة للشبكات المتاجرة وسوق مستهلك للمادة المخدرة المستهدفة لعناصر القوة " فئة الشباب" التي يعتمد عليها في تحقيق نموه الاقتصادي وكذلك تنميته. ومحافظة المثنى شأنها شأن بقية المحافظات العراقية الاخرى تعاني من خطر جرائم المخدرات اذ بلغ حجمها زهاء (6115) جريمة للمدة (2005-2023)، مع تباين مكاني واضح ضمن انظمتها التسعة اذ تصدر قضاء السماوة المرتبة الاولى بنسبة (72%) تلتها اقضية (الرميثة، الخضر، الوركاء) بنسب وعلى التوالي (11،9،3%) جريمة اما بقية الوحدات كانت بنسبة (1%)، مع تركز واضح ضمن مراكزها الحضرية.

مشكلة البحث: تمثلت بتساؤلات عديدة ابرزها الاتي:

1- ما التفسير الجغرافي لتزايد جرائم المخدرات في محافظة المثنى ؟.

2- هل للمتغيرات المكانية دور في تباين حجم جرائم المخدرات في الوحدات الادارية التابعة لمحافظة المثنى ؟

3- ما العوامل المسببة لارتكاب جرائم المخدرات وتفاقمها في المحافظة ؟

فرضية البحث: تتلخص فرضيات البحث بالاتي:

1-لضعف الواقع الامني في محافظة المثنى بعد عام 2003 دور في تزايد معدلات جرائم المخدرات في محافظة المثنى لاسيما بعد التحول السياسي الذي شهدته الدولة في السنة نفسها وما صاحبه من تنامي للعمليات الارهابية في العراق عامة.

2- للمتغيرات المكانية دور كبير في تباين حجم جرائم المخدرات الوحدات الادارية التابعة لمحافظة المثنى.

3- ثمة عوامل (اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية) اسهمت في تنامي جرائم المخدرات في محافظة المثنى.

هدف البحث: يتصدى الهدف الاسمى للدراسة من تقديم صورة متكاملة عن تحليل واقع جرائم المخدرات في محافظة المثنى ووضع تفسير جغرافي لتباينها المكاني بين وحدات المحافظة الادارية، فضلا عن تقديم الحلول الناجعة لها.

اهمية البحث: تنبثق من عظم الاثر المترتب على مجتمع المحافظة جراء هذه المشكلة ، فضلا عن كون هذا البحث يعطي تصور شامل عن ماهية جرائم المخدرات في محافظة المثنى ،الامر الذي يخدم المعنيين بها في حكومة المحافظة المحلية.

حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالحدود الادارية لمحافظة المثنى التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من العراق، اذ تحدها المملكة العربية السعودية من الجنوب ، في حين تحدها محافظ البصرة من جهة الشرق ، ومحافظة ذي قار من الشمال الشرقي ، فيما تحدها محافظ القادسية من جهة الشمال والشمال الشرقي ،اما من جهة الغرب فتدها محافظة النجف ، الخريطة (1). اما الحدود الزمانية للبحث تتمثل في المدة من (2005-2023).

منهج البحث: اعتمد البحث على منهجين رئيسين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، اذ اعتمد الوصفي في تتبع ماهية جرائم المخدرات، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لتفسير العوامل المسببة لتفشي هذه الظاهرة في محافظة المثنى.

هيكلية البحث: قسم البحث على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة شاملة تناول المبحث الاول التأصيل المفاهيمي لجرائم المخدرات، في حين استعرض الثاني جغرافية جريمة المخدرات في محافظة المثنى، اما المبحث الثالث وجه لدراسة العوامل المسببة لجرائم المخدرات في محافظة المثنى، فضلاً عن النتائج والمقترحات، و قائمة بهوامش البحث ومصادره.

الخريطة (1) موقع محافظة المثنى من العراق

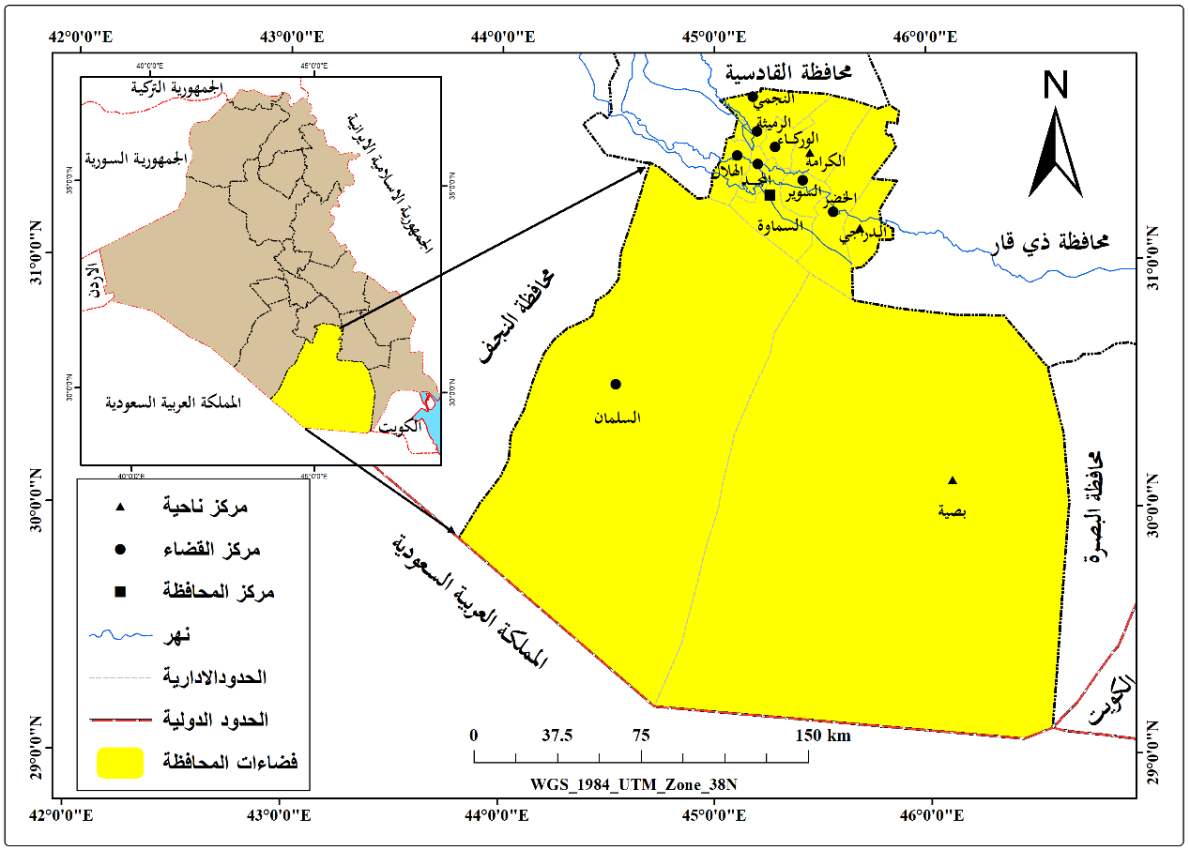

المصدر: بالاعتماد على المرئيات الفضائية من برنامج Google Earth Pro و ArcGis Earth وبرنامج ArcMap10.4.1.

المبحث الاول: التأصيل المفاهيمي لجرائم المخدرات.

تعد الجريمة من القضايا الاجتماعية ذات الصلة بالسلوك الانساني فهي ظاهرة تلاحق المجتمعات بغض النظر عن مستوى التقادم العلمي والفكري الا ان حدوثها لا يخلو، فلما كانت ذات ابعاد مكانية جعل منها فرعاً هاماً ضمن فروع الجغرافية البشرية ولا سيما الجغرافية الاجتماعية، بعد معرفة العوامل المسببة لها واماكن تركزها والاثر البيئي فيها، ولتعدد انواع الجرائم تجد ان لجرائم المخدرات صدارة بسبب الاثار السلبية المرافقة لها، من1- الخسائر المادية في اقتصاد البلاد والمشكلات الاجتماعية التي تنخر مكوناته، لذا لابد من الوقوف عند ابرز المفاهيم المتعلقة بها وعلى الوفق الاتي:

اولا- مفهوم الجريمة: هي من ابرز الظواهر التي لازمت الانسان منذ وجوده وتفاقمت مع زيادة عدده لاسيما مع تزايد احتياجاته وتراجع مستوى الخدمات بالرغم من سن القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الافراد والجماعات(10، ص255)، وللوقوف على مفهوم الجريمة تبعاً للتخصصات العلمية المختلفة سيتم استعراضها بالشكل الاتي:

1- **مفهوم الجريمة لغةً:** ففي اللغة تجد مفهومها الجريمة تعني الجرم اي الذنب اما جمعه اجرام(23، ص257)، والجارم هو الجاني اما المجرب فهو المذنب(1،ص 91).

مفهوم الجريمة اصطلاحاً: اما اصطلاحاً فقد عرفت من نواحي عديدة منها **قانونياً** بانها" كل نشاط خارجي ايجابياً كان او سلبياً جرمه القانون وقرر له عقاباً اذ صدر من انسان مسؤول"(23، ص257). او انها " فعل او امتناع عن فعل جرمه القانون وحدد له العقوبة المناسبة، او انها عبارة عن نوع من التعدي على القانون الجنائي يحدث بلا دافع او مبرر وتعاقب عليه قوانين

الدولة" كما يوضع لها تعريف اخر " كل فعل او امتناع عن فعل صادر عن شخص مميز يحدث اضطراباً اجتماعياً عاماً او خاصاً ويقرر له القانون عقاباً جنائياً"(25، ص13-14). او انها " كل سلوك متعمد مخالف للقانون الجنائي الذي شرع من قبل سلطة سياسية هي الدولة، ويصبح لفرض العقاب عليه اياً كان نوعه كالغرامة او الحبس في احدى المؤسسات العقابية التي تدار من قبل السلطة السياسية او انهاء حياته كلياً بإعدامه"(25، ص14).

اما **اجتماعياً** فتعني وفق ما حددها " دور كهايم" ظاهرة اجتماعية من ضرورات تطور اي مجتمع لأنها تعمد الى رفع وعي ابناءه لتجنب الوقوع في السلوك نفسه او تقليدها(26، ص160). وعن "جبريل تارد G.Tarde" يشير الى الجريمة من خلال نظريته التقليد "بأنها تكونت تحت تأثير البيئة الاجتماعية، واكد على اهمية التقليد والمحاكاة كسبباً مباشراً لها فاذا شخص قتل او سرق، انما يقلد شخصاً اخر"(4، ص71-72).

اما **دينياً** فقد عرفت " سلوك انساني غير سوي يمثل تعدياً على حق او مصلحة من حقوق او مصالح العباد التي يحميها الشرع او القانون الصادر بناءً عليه كما انها تعد سلوك انساني غير مشروع سواء كان عمدي او غير عمدي يرتب له الشرع او القانون الصادر عنه جزاءً جنائياً بسبب وجود ضابطاً دينياً يحكم سلوك الفرد"(14، ص23). اما **نفسياً** فهي تعني التعويض او النقص او الفارق عما يشعر به الفرد تجاه الاخرين(30، ص23). فقد عرف الانسان انماطاً عديدة للسوك الاجرامي تبعاً للتغيرات التي يعاصرها وعلى مختلفة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما اثقل على كاهل المجتمعات في تتبع اطباع وسلوكيات الابناء وفق الوقاية(6، ص8). اما **سياسياً** فتعد عملاً منتهكاً للنظام السياسي للبلاد او عندما يلجأ مرتكبها الى العمل الاجرامي بدلاً من الاستمرار في العمل السياسي بطريقة سلمية(15، ص111). ويرى الباحثون ان بالرغم من تعدد المفاهيم الا انها تنصب حول حقيقية مفادها ان السلوك المنحرف وتراجع دور السلطات و ضعف تنفيذ القوانين يسهم في ترسيخ جذور اقوى للجريمة وتزايد سطوتها في نخر المجتمعات وتصدعها.

ثانياً- مفهوم جغرافية الجريمة: تعد واحدة من فروع الجغرافية الاجتماعية تعنى بدراسة توظيف المفاهيم الجغرافية المتعلقة بالتنظيم المكاني (لظاهرة الجريمة) ومعرفة انماطها المكانية ومنظوماتها ثم تحدد الاختلافات الإقليمية لها، ويتحدد ذلك تبعاً لدور الافق الجغرافي الشمولي في تناول تلك الظاهرة متبنياً وصفها وتحليلها وعلاقتها بالأبعاد المكانية في اماكن حدوث الظاهرات الاجرامية مع تحديد البعد المكاني والزماني زد على ذلك الاحاطة بالعوامل الطبيعية والبشرية(14،ص 37).

يعود الاصل لاستخدام هذا المصطلح لـ "كلتيه" البلجيكي و " جيري" الفرنسي، ومضمونه يتعلق بوجود علاقة بين وقوع الجريمة والموقع الجغرافي وفصول السنة، مما يعزى الى ضرورة الاخذ بدور العوامل الطبيعية لما لها من اثر في وقوع الجرائم(3،ص6). وتعرف بانها "دراسة العوامل الطبيعية والبشرية ومدى تأثيرها على واقع الجريمة، فضلاً عن دراسة الجريمة من خلال ارتباطاها المكانية"(19،ص 291). او انها " نوع من الجغرافية يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة وانماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الاقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل المؤدية لها"(7،ص 3)، او انها "موضوع فرعي للجغرافية يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الافعال الاجرامية ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا اخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني"(31، ص98). وعرفها اخرون بأنها " جغرافية البوليس" ويقصد بها الكشف عن الجناة المحترفين ضمن حيز المكاني فالمناطق ذات التواجد الامني يقل تواجدهم فيها في حين يزداد التركز في المناطق ضعيفة الانتشار الامني، خلاصة الامر ان علم الجريمة يرتبط بعدد غير قليل من العلوم الاخرى لغرض معرفة شتى العوامل المسببة للسلوك الاجرامي محاولة لتفسير ذلك السلوك ومكافحته بعد ان ابتعد علماء الجريمة عن السببية والتقرب صوب العوامل التي من شأنها ان تكون الاساس في

تشكيلها(27،ص 573-574). ووفق ما توصل اليه الباحثون فمهوم جغرافية الجريمة يشير الى دراسة التنظيم المكاني للسلوك الاجرامي وبيان ماهية التفاعل بين متطلبات الفرد وتفاقم مشكلاته في الحيز المكاني. بمعنى ان علم الجغرافية بمنهجه ومنهجيته يسهم في تحليل الانماط المكانية للجريمة ويقدم الحلول الناجعة لها السليمة بغية تحسين جودة الحياة الاجتماعية وتحقيق الامن الانساني.

ثالثاً- مفهوم المخدرات و انواعها:

تعد آفة المخدرات من مشكلات العصر التي نخرت في المجتمعات وفككت ترابطه واسهمت في ارتفاع نسبة جرائمه، فهي مصدر قلق على مستوى العالم لاسيما وانها تستهدف اهم مكوناته الا وهي فئة الشباب مما تنعكس سلباً في اقتصاد اي بلد وامنه واستقراره وللخوض في هذا المضوع دعونا نقف عند المفاهيم اولاً وانواعه ثم نتتبع الجرائم الاحقه تبعاً لتفشي هذه الظاهرة.

1- مفهوم المخدرات: في **اللغة العربية** يعود اصل الكلمة الى "خدر: تعني الستر اي مواد تستر العقل"، فالمخدرات" بأنها كل مادة خام او مستحضرة تحتوي على منبهة او مسكنة من شأنها اذا استخدمت في غير الاغراض الطبية او الصناعية ان تؤدي الى حالة من الادمان مما يضر بالفرد والمجتمع سواء من الناحية النفسية والجسمية والاجتماعية"، اما **علمياً** هي عقاقير بالتنشيط على الجهاز العصبي المركزي مسببة نوع من الهلوسة تسهم في حالة من التعويد ثم الادمان مما تضر بالإنسان صحياً واجتماعياً(33،ص 7-8). وعرفت **طبيا "كل مادة خام او مستحضر يحتوي على عناصر مسكنة او منبهة من شأنه اذا استخدم في غير الاغراض الطبية المخصصة له وبقدر الحاجة اليه دون مشورة طبية يؤدي الى حالة التعود والادمان عليها مما يضر بهلاك الفرد والمجتمع"**(8،ص 4) اما وفقاً للمادة (1/ اولاً) من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4446) في 2017/5/8م، اوجد تعريفاً لها " المخدر هو كل مادة طبيعية او تركيبية او المواد المدرجة في الجدول الملحق بالقانون"(22،ص 205)، في حين يعرفها **الفقه العراقي** " مجموعة من المواد التي تسبب الادمان على تناولها من قبل المتعاطي وتؤدي الى صدور افعال وتصرفات تؤذي النفس البشرية سواء على مستوى المتعاطي او المدن وانعكاس تلك السلوكيات على الاخرين والتي من شأنها ان تسبب بضرر على المجتمع او الافراد وهي مواد محضور تصنيعها وزراعتها وتركيبها صيدلياً بدون تراخيص قانونية"(29،ص 17).

2- انواع المخدرات:

كثرت أنواع المخدرات واشكالها جعل من الصعب حصرها ومعرفة وجه الخلاف في تصنيف تلك الأنواع وهذا الاختلاف ينبع من تباين زاوية النظر اليها فالبعض صنف على أساس خطورتها (كبرى وصغرى) وصنفت على اساس تأثيرها بالإدمان الى "مسببات النشوة، المهدئات، المهلوسات، المسكرات، المنومات والمحرضات" وصنفها اخرون على أساس طرق انتاجها وفي دراستنا هذه سوف نتناول تصنيفها على اساس وجودها فهي توجد على شكلين منها :

أ. المخدرات الطبيعية : يمكن ايجاز اهم انواعها عبر الاتي(13،ص 41-45-47-50-51):

(1)الحشيش: يستخرج هذه الصنف من شجره القنب التي انتشرت زراعتها في الهند و بعض اجزاء الجزيرة العربية وأفريقيا حيث تجمع أوراق او سيقان وحتى جذور هذه النبتة وتجفف فتتحول الى مسحوق ثم تجمع هذه المادة حيث تكون جاهزة للاستعمال والمتاجرة.

(2) القات: هذه النبتة تكثر زراعتها في اليمن والحبشة وجنوب المملكة العربية السعودية وتستخدم مباشره بوضعها بالفم ويعتبر استخدام هذه النوع من المخدرات عادة اجتماعيه يصعب التغلب عليها او محاربتها خصوصا في اليمن كونها من الاشجار المعمرة لا تتطلب جهداً في زراعتها.

(3) الافيون : عرف هذا النوع من المخدرات منذ اكثر من خمسة الاف سنة لذا يعد من المنشطات الاكثر فاعلية وشيوعاً، يستخرج هذه النوع من نبتة الخشخاش وموطنها الاصلي في اسيا الصغرى وانتشرت في العديد من الاماكن ومنها العراق والتي يشبه شكلها الكاس ويشكل الافيون سائل صمغي ويخرج بمجرد جرح سطح الزهرة.

(4) الكوكائين: يستخرج هذا المخدر من نبتة الكوكا ويعد هذا المخدر أكثر المخدرات ضرراً وأشدها فتكاً وهو يضعف القلب وغالباً ما تظهر اثاره كريهة، اذ يتم تعاطيه اما بالشم او الحقن او مضغ اوراقه.

ب. المخدرات المصنعة :

(1) الهيروين: وهو ايضاً مشتقات الأفيون واخطرها نوعاً ويطلق عليه اسم ثاني (خلية المورفين) وهو أوسع هذا المشتقات انتشارا على المستوى العالمي ويسبب الادمان عليه تأثيراً وشراسة.

(2) الكوكائين: يعد من مستخرجات الافيون ويستخدم لعلاج السعال وعلاج العيون وعمليات التخدير ولكن عند إساءة استعماله يصبح مضر مما ادى الى قلة استخدامه في المجال الطبي(14،ص 264).

(3) عقار الكتباجون: عبارة عن عقار منشط يسبب الافراط في الحركة وعدم الشعور بالجوع او التعب، يستخدم على شكل أقراص دائريه ويعتبر أحد المنبهات اذ يستخدم للتغلب على النوم وهو في الحقيقة يسيطر على بعض الحواس.

(4) الكحول: من اشهر المواد المخدرة يسهم في الوصول الى النشوة والارتياح يسبب مشكلات صحية و لاسيما لمدمنيه مثل القرحة واضطراب الجهاز الهضمي والتهاب البنكرياس والاصابة بأمراض القلب(9،ص 29 و33).

(5) الكرستال: يتم تصنيعها من الميثا امفيتامين من المخدرات التي يدمنها الانسان مجرد تعطيها لمرتين وتسبب الهلوسة والتخيلات، وتعد دول شرق اسيا مناطق تركز لإنتاجه وانتشاره(29،ص 33).

(6) الموفيك: وهو نوع يتم اشتقاقه من مادة الأفيون مع اضافة بعض المكونات الكيميائية.

(7) عقار السيكونال: هذا العقار يكون على شكل كبسولات حمراء، وهو عقار هلوسة يفقد الانسان عقله تماماً لمجرد استخدامه ويمكن ان يرتكب جرائم بشعة اثناء بقاءه تحت تأثيره(5،ص 19 و39).

رابعاً- ماهية جرائم المخدرات و انواعها.

1- ماهية جرائم المخدرات: تخضع المجتمعات المعاصرة لمعاناة أليمة جراء تفاقم ظاهرة المخدرات والجرائم المرافقة لها، كونها تهتك البناء الاخلاقي للمجتمع وتهدد قيمه لأنها تستهدف الفئة المنتجة وقوة البلاد آلا وهم فئة الشباب، لذا فجرائم المخدرات لا تقل خطراً عن الجرائم الاخرى بل يتفاقم اثرهاُ على مديات بعيدة لما تلحق من اثر على التاجر والمتعاطي وحتى المروج، لذا حددت تلك الجرائم ليضع لها القوانين الرادعة للحد من تفشي الظاهرة والحد منها. على ان زراعة المخدرات أو حيازتها، والمتاجرة بها او الادمان عليها هي جرائم يحاسب عليها القانون، ولتحديد بنيتها القانونية يتم تثبيت الاركان الاتية(21،ص 5 و11):

أ- الركن المادي: يتحدد هذا الركن بثلاث عناصر اساسية هي" السلوك الاجرامي، النتيجة الاجرامية، العلاقة السببية التي تربط السلوك بالنتيجة" .

ب- الركن المعنوي: "ان كان الركن المادي يعد جسد الجريمة فالركن المعنوي يمثل روحها ويحقق تفاعل بين الفاعل وماديات الجريمة".

ج- الركن الشرعي: يحدد السلوك للمجرم وجزائه والعقوبة المحددة.

2- انواع جرائم المخدرات:

حدد القانون العراقي جرائم المخدرات وفق القانون الخاص بالمخدرات والمؤثرات العقلية المرقم (50) لسنة 2017 الشكل(1)، جرائم محظورة قانونياً بالتوافق مع التصنيفات الدولية لها ففي الفصل الاول (التعاريف والاهداف) المادة -1- (رابعاً- خامساً-

سادساً- سابعاً- ثامناً- تاسعاً – حادي عشر) ما يلي(12،ص 16-17):.

أ- الاتجار غير المشروع وردت في المادة -1 (رابعاً): ويشمل زراعة المواد المخدرة او المتاجرة بها او بالسلائف الكيميائية او المؤثرات العقلية خلافاً لهذا القانون.

ب- الاستيراد وردت في المادة -1- (خامساً): ادخال المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الى جمهورية العراق.

ج- التصدير وردت في المادة -1- (سادساً): اخراج او نقل المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية من جمهورية العراق الى دول اخرى.

د- الاحراز والحيازة وردت في المادة -1- (سابعاً): وضع اليد على المواد المخدرة بأي صفة كانت ولأي غرض.

د- الصنع وردت في المادة -1- (ثامناً): وتشمل التقنية وتحويل المخدرات من شكل لأخر.

هـ- الانتاج وردت في المادة -1- (تاسعاً): فصل المواد المخدرة عن اصلها الكيميائي.

و-المتاجرة وردت في المادة-1- (حادي عشر): تشمل كلاً من البيع والشراء نقل تصدير حيازة تحضير وغيرها.

ويحدد القانون نفسه العقوبات المترتبة على مرتكبي جرائم المخدرات ضمن الفصل الثامن المادة(27)عقوبة الاعدام والسجن المؤبد لكل مرتكبي الافعال الاتية(32،ص 26-27):

- استورد او صدر او جلب مادة مخدرة، مؤثرات عقلية، سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بغير الاحوال التي اجازها القانون.
- انتج او صنع مواد مخدرة او مؤثرات عقلية بقصد المتاجرة بها بغير الاحوال التي اجازها القانون.
- زرع نبات مخدر او صدر نبات مخدر او استورد بقصد المتاجرة بغير الاحوال التي اجازها القانون.

الشكل (1) جرائم المخدرات حسب قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 العراق

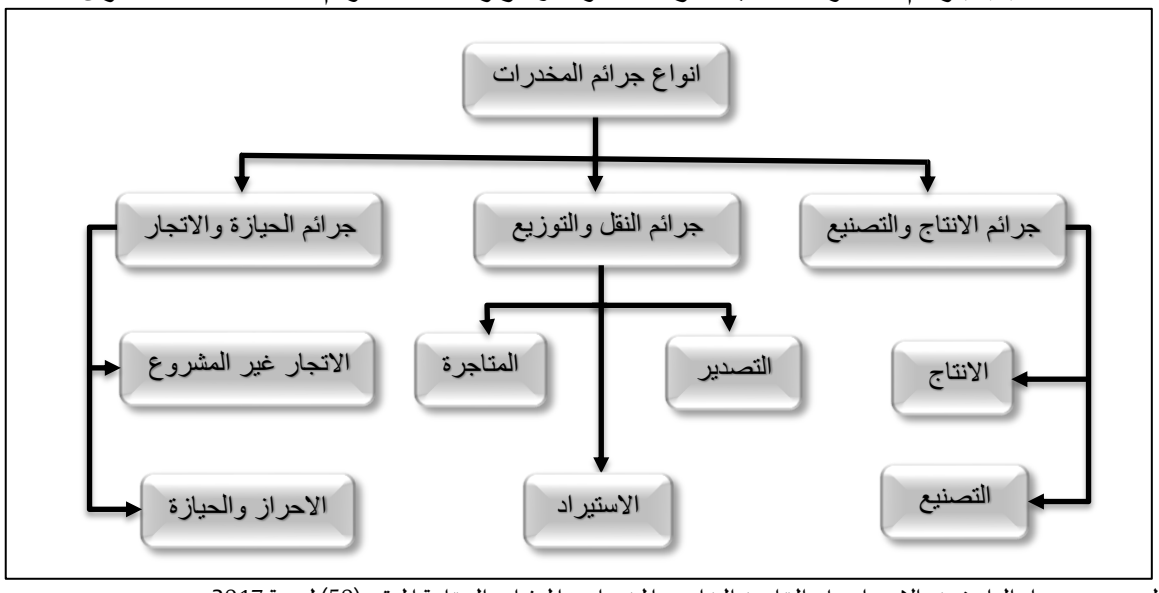

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على القانون الخاص بالمخدرات والمؤثرات العقلية المرقم (50) لسنة 2017.

المبحث الثاني: جغرافية جريمة المخدرات في محافظة المثنى

مما لاشك فيه ان الحيز الجغرافي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى يأخذ اشكالاً مختلفة تبعا لحجم الوحدات الادارية فيها من جانب، وماهية المتغيرات المكانية فيها من جانب اخر ولأجل الاحاطة بالموضوع سيتم دراسة هذا المبحث وفق الصيغة الاتية:

أولا: حجم جرائم المخدرات في محافظة المثنى:

بلغ حجم جرائم المخدرات في محافظة المثنى زهاء (6115) جريمة للمدة (2005-2023) ،اذ سجلت نحو (113) جريمة في عام 2005، ثم تضاعفت الى (263) جريمة في عام 2008 ، بسبب الانفلات الامني الذي صاحب عملية التحول السياسي الذي

شهدته الدولة عامة بعد عام 2003 وما صاحبه من تزايد لمعدلات الجريمة عامة وجرائم المخدرات خاصة، لتتضاعف مرة اخرى في عام 2018، اذ بلغت (525) جريمة لاسيما بعد تفاقم العمليات الارهابية في الدولة التي احدثها دخول تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على ثلث مساحة الدولة في عام 2014 ، الامر الذي جعل جهد الدولة ينصب على مواجهة افة الارهاب ، مما اعطى فسحة لرواج تجارة المخدرات انذاك، فضلاً عن استمرار تزايد معدلاتها في الدولة عامة ومحافظة المثنى خاصة ،اذ بلغ حجمها زهاء (676) جريمة في عام 2020 ،الجدول (1) ، والشكل(2).

الجدول(1) التوزيع العددي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى للمدة (2005-2023)

ت	السنة	عدد الجرائم	ت	السنة	عدد الجرائم
1	2005	113	11	2015	314
2	2006	122	12	2016	417
3	2007	145	13	2017	417
4	2008	263	14	2018	525
5	2009	273	15	2019	589
6	2010	233	16	2020	676
7	2011	293	17	2021	239
8	2012	272	18	2022	445
9	2013	281	19	2023	239
10	2014	255	20	المجموع	6115

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بيانات غير منشورة، لعام 2024 .

الشكل (2) التوزيع البيئي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى للمدة (2005-2023)

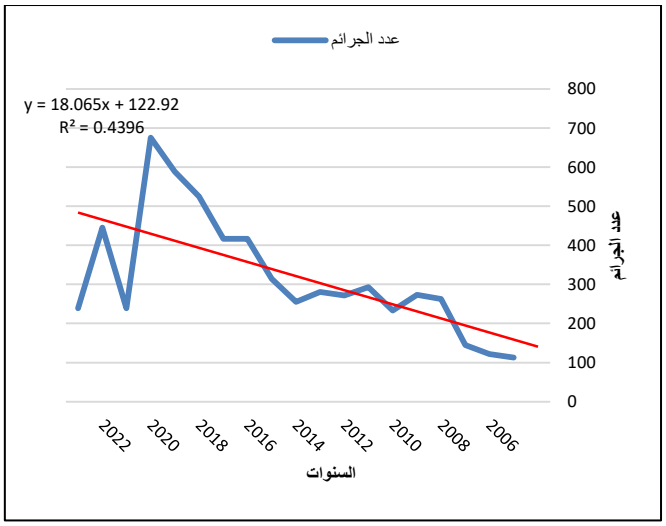

المصدر: الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانيا: التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى.

١. التوزيع العددي والنسبي لجرائم المخدرات:

ثمة تباين كبير في التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات بين وحداتها الادارية الرئيسة البالغ تسعة أقضية، فقد تصدر قضاء السماوة المرتبة الاولى وبعدد جرائم وصل الى (4403) جريمة للمدة(2005-2023) وبنسبة (72%) من اجمالها بالمحافظة البالغ (6115) جريمة للمدة نفسها، تلاه أقضية (الرميثة والخضر والوركاء) التي بلغ عدد جرائم المخدرات فيها زهاء (673 ،551، 183) جريمة وبنسبة (11 ، 9 ، 3 %)على التوالي، أما بقية الوحدات الادارية فقد بلغت نسبة مرتكبي جرائم المخدرات فيها (1%) من اجمالها في المحافظة ،الجدول(2)، والخريطة (2) والشكل (3).

جدول (2)التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى للمدة(2005- 2023)

ت	القضاء	عدد جرائم المخدرات	النسبة (%)
1	قضاء السماوة	4403	72
2	قضاء الرميثة	673	11
3	قضاء الخضر	551	9
4	قضاء الوركاء	183	3
5	قضاء الهلال	61	1
6	قضاء النجمي	61	1
7	قضاء السلمان	61	1
8	قضاء المجد	61	1
9	قضاء السوير	61	1
المجموع		6115	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بيانات غير منشورة، لعام 2024

.

خريطة (2) التوزيع النسبي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى للمدة(2005- 2023)

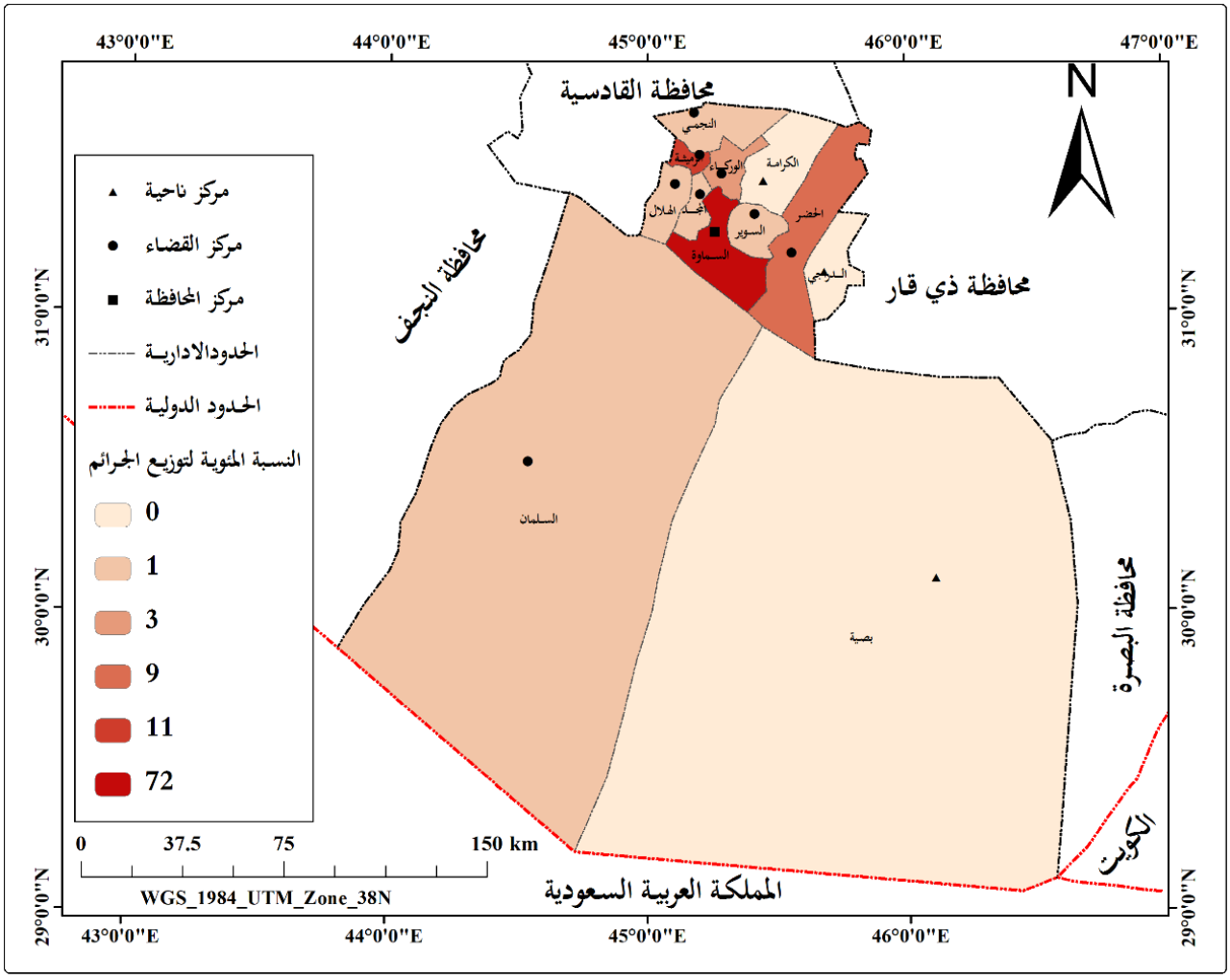

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (2) وبرنامج ArcMap 10.4.1.

الشكل (3) التوزيع النسبي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى للمدة(2005- 2023)

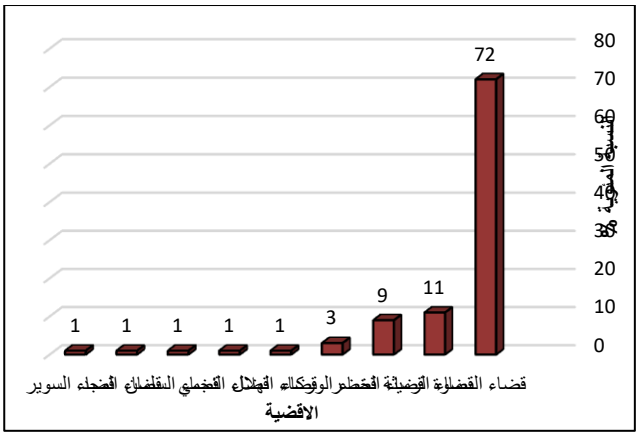

المصدر: الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٢. التوزيع البيئي لجرائم المخدرات:

امتازت محافظة المثنى بارتفاع نسب جرائم المخدرات في مراكز المحافظة الحضرية، اذ تروحت بين(71-90%) من اجمالي تلك الجرائم في المدة (2005-2023) الجدول(3) ، بسبب ضعف البنية الامنية من جانب وتفشي ثقافة الجريمة في مدنها من جانب اخر نتيجة ضعف الروابط الاجتماعية وسهولة الحصول عليها، في حين تراجعت نسبها في ريف المحافظة ،اذ شهد عام 2005 اعلى نسبة لها وكانت(29%) من اجمالها البالغ(113) جريمة في تلك السنة، اما أخفضها فقد سجل في عام 2021 الذي بلغ (9%)، الجدول(3)، والشكل (4) ويمكن ارجاع ذلك الامر الى تفاقم الازمة الصحية العالمية ابان جائحة كورونا.

الجدول(3) التوزيع البيئي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى للمدة (2005-2023)

السنة	عدد الجرائم	نسبة الحضر%	نسبة الريف%
2005	113	71	29
2006	122	78	22
2007	145	72	28
2008	263	76	24
2009	273	89	11
2010	233	84	16
2011	293	79	21
2012	272	86	14
2013	281	83	17
2014	255	89	11
2015	314	85	15
2016	417	87	13
2017	417	87	13
2018	525	89	11
2019	589	88	12
2020	676	90	10
2021	239	91	9
2022	445	90	10
2023	239	88	12

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بيانات غير منشورة، لعام 2024

.

الشكل (4) التوزيع النسبي لجرائم المخدرات حسب البيئة في محافظة المثنى للمدة (2005-2023)

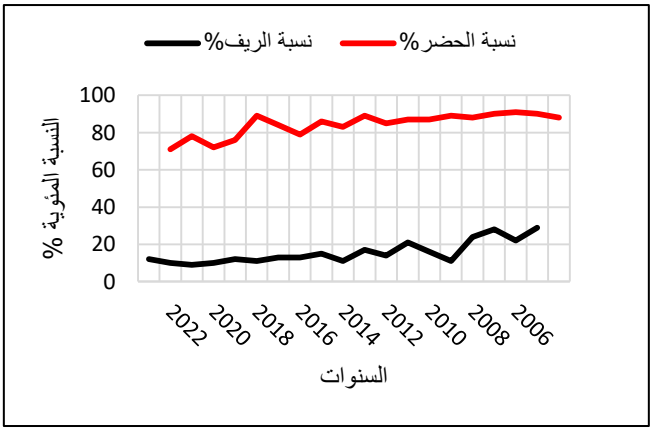

المصدر: الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

ثالثا. التركيب السكاني لمرتكبي جرائم المخدرات :

١. التركيب العمري :

تباين التركيب العمري لمرتكبي جرائم المخدرات في محافظة المثنى وفق ثلاثة مستويات عمرية رئيسة مع سيادة واضحة لفئة الشباب (15-64) ،اذ بلغت نسبتها (91%) من اجمالي الجرائم في منطقة الدراسة ، وبعدد جرائم وصل الى (5566) جريمة ،في حين حلت فئتي (كبار السن ومن هم دون 15 سنة) بالمرتبة الثانية والثالثة وبواقع (364 ، 185) جريمة وبنسبة (6 ، 3 %) من

اجماليها على التوالي الجدول(4) والشكل(5)، ويمكن ارجاع هذا التباين الى الفارق الكبير بين الفئات اعلاه من حيث الحجم من جانب ، فضلا عن تباين الادوار في تحمل المسؤولية والتصدي للفعاليات الاقتصادية بشكل مباشر من جانب اخر ، لاسيما فئة الشباب المسؤولة بشكل رئيس على تلبية متطلبات الحياة للفئتين الأخيرتين ، ومن ثم تكون عرضة للضواغط النفسية والاقتصادية التي تدفعها لارتكاب مثل هكذا نوع من الجرائم تحت دافع الهروب من المسؤولية ، او تحت وطأة الضائقة المالية.

جدول (4) التركيب العمري لمرتكبي جرائم المخدرات في محافظة المثنى للمدة (2005-2023)

ت	الفئة لعمرية	العدد	نسبتها %	المرتبة
1	اقل من 15	185	3	3
2	64-15	5566	91	1
3	65 فاكثر	364	6	2
	المجموع	6115	%100	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بيانات غير منشورة، لعام 2024

.

الشكل (5) النسبة المئوية لمرتكبي جرائم المخدرات حسب التركيب العمري في محافظة المثنى للمدة (2005-2023)

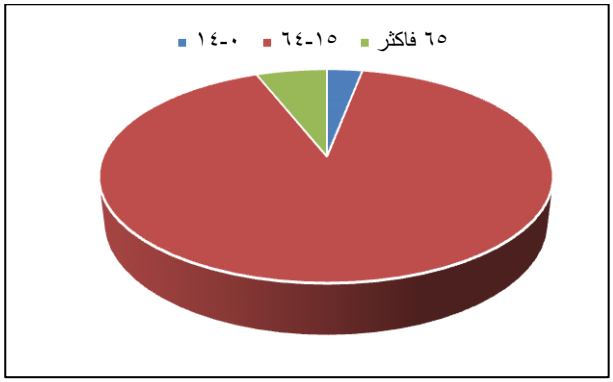

المصدر: الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

٢. التركيب النوعي :

مما لاشك فيه ان جرائم المخدرات تتطلب حراك وتفاعل خارج حدود الدولة عامة والمحافظة خاصة، لذا من الطبيعي ان ترتفع نسبة مرتكبيها من الذكور، لاسيما في محافظة المثنى ذات الطابع الاجتماعي العشائري المحافظ، ففي المدة (2005-2023) تراوحت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الذكور بين(91-100 %) من اجماليها ، في حين لم يتم تسجيل جرائم مخدرات نسوية في المدة(2005-2010) بسبب ضعف حركة المرأة خارج المنزل في منطقة الدراسة نتيجة سيادة المجتمع الذكوري ، ومع عام 2011 بدأت تسجل جرائم مخدرات انثوية ، ففي لمدة(2011-2023) تراوحت نسبها بين (1-9%) من اجماليها في المحافظة، الجدول(5)، والشكل(6) بسبب الانفتاح النسبي الذي شهدته المحافظة، فضلاً عن ضغط العامل الاقتصادي على سكان المحافظة عامة.

الجدول (5) التركيب النوعي لجرائم المخدرات المسجلة للمدة (2005-2023)

السنة	عدد الجرائم	نسبة الذكور%	نسبة الاناث%
2005	113	100	0
2006	122	100	0
2007	145	100	0
2008	263	100	0
2009	273	100	0
2010	233	100	0
2011	293	99	1
2012	272	99	1
2013	281	98	2
2014	255	96	4
2015	314	96	4
2016	417	94	6
2017	417	94	6
2018	525	95	5
2019	589	97	3
2020	676	95	5
2021	239	98	2
2022	445	94	6
2023	239	91	9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بيانات غير منشورة، لعام 2024 .

الشكل (6) نسب التركيب النوعي لمرتكبي جرائم المخدرات للمدة (2005-2023)

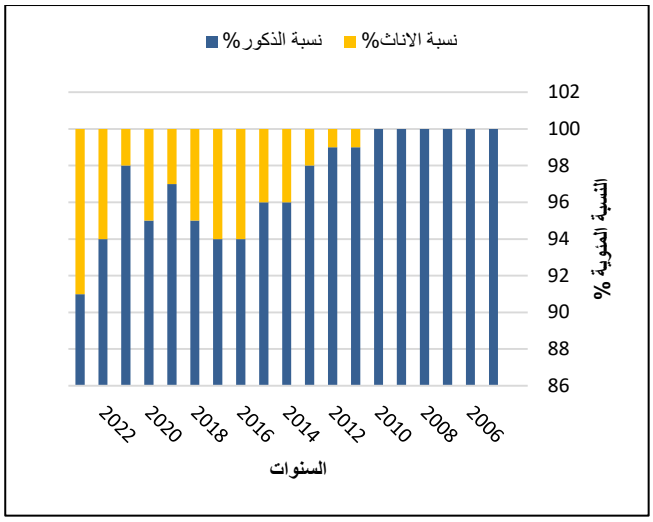

المصدر: الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

٣. التركيب الاقتصادي:

يلحظ من الجدول(6) وجود تباين في التركيب الاقتصادي لمرتكبي جرائم المخدرات في منطقة الدراسة، اذ احتلت المرتبة الاولى في ارتكابها الفئة التي يقل مقدار دخلها الشهري عن (250000) دينار وبنسبة(48%) من اجمالها في المحافظة ، في حين تلتها الفئة التي يتراوح دخلها بين (250001- 500000) دينار بنسبة(30%) من اجمالها ،ونسبة(16%) من اجمالها للفئة الثالثة التي يتراوح دخلها بين(500001-1000000) دينار ،أما الفئة الاخيرة التي يزيد دخلها عن(1000000)دينار فقد بلغت نسبتها (6%) من اجمالها في المحافظة ،الجدول(6) والشكل(7)، وهذا الامر يدل على سطوة العامل الاقتصادي بوصفه سبباً رئيساً لارتكابها في المحافظة.

الجدول(6) مستوى دخل مرتكبي جرائم المخدرات وتركيبهم التعليمي في محافظة المثنى لعام 2020

ت	مستوى دخل مرتكبي جرائم المخدرات			التركيب التعليمي		
	مستوى الدخل الشهري	النسبة %	المرتبة	المستويات التعليمية	العدد	النسبة %
1	اقل من 250000	48	1	ابتدائي فما دون	1009	89
2	500000-250001	30	2	المتوسطة	68	6
3	1000000-500001	16	3	الثانوي	41	4
4	اكثر من 1000000	6	4	الجامعي	12	1
5	المجموع	100		المجموع	1130	100

المصدر: الباحثون اعتمادا :علي فيصل هادي الموسوي، التحليل الجغرافي لجريمة المخدرات في محافظة المثنى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2021، ص141 وص105 .

4. التركيب التعليمي:

ثمة علاقة عكسية بين مستوى التعليم وارتكاب جرائم المخدرات في محافظة المثنى ،فكلما تدنى مستوى التعليم ارتفعت مستويات الجريمة ،فقد بلغت نسبة مرتكبي جرائم المخدرات في فئة مستوى التعليم(الابتدائي فما دون) نحو(89%) من اجمالها ، في حين انخفضت نسبتها الى(6%) في فئة (الدراسة المتوسطة) واستمر الانخفاض في فئتي(الثانوي ، الجامعي) بنسبة(4 ، 1 %) من اجمالها على التوالي، الجدول(6) والشكل(7).

الشكل (7) مستوى دخل مرتكبي جر ائم المخدرات وتركيبهم التعليمي في محافظة المثنى لعام 2020

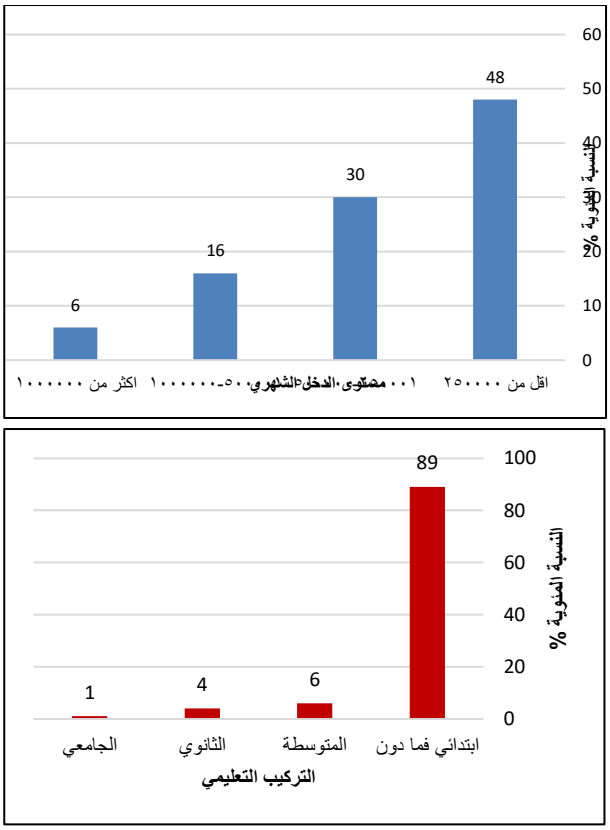

المصدر: الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

المبحث الثالث: العوامل المسببة لجر ائم المخدرات.

لا تزال المخدرات تشكل الخطر الاكبر في المجتمعات وبشكل متنامي، اذ صنفت ثاني اخطر جريمة بعد جرائم الارهاب التي تجد ملجأ لها في المجتمعات التي تعاني الفقر والبطالة التفكك الاسري تراجع مستويات التعليم ضعف الوازع الديني وغيرها الكثير، اذ تجتمع عوامل عديدة وراء ارتكاب الجرائم بشكلً عام جرائم المخدرات بشكلً خاص مما تسهم في انتشار هذه الظواهر وتراكم اثارها وصعوبة الحد منها لذا لابد من استعراضها:

اولاً- الاسباب الاقتصادية: ان بناء الاقتصاد الحقيقي لأي دولة يعتمد بالدرجة الاساس على تنوع مصادر الثروة ،مما يعني ضرورة اعتماد الاسس الحديثة وفق تفكيك المجتمع التقليدي واعادة تركيبه لغرض احتواء مجمل القطاعات لتطوير الدولة ،لاسيما تطوير القطاع الزراعي والصناعي كون الاعتماد على مصدر واحد يشكل تهديد لواقع الدولة ومستقبلها وكذلك السياسات المتبعة في ظل افتقارها للمرونة ازاء التحديات التي تواجهها فالتذبذبات الاقتصادية التي تحصل في اسعار النفط تؤثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التمويل المستدام فيها(28،ص 209-210)، الامر الذي انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي في المحافظة وادى الى تفشي الجريمة عامة وجرائم المخدرات خاصة، وتجدر الاشارة الى ان الاسباب الاقتصادية كانت الاكثر تأثيراً في تفاقم جرائم المخدرات في المحافظة، اذ بلغت نسبته (44%) من اجمالها في المحافظة، في حين حلت خلفها الاسباب (الاجتماعية ،الصحية ، الدينية) بنسبة (34 ، 17 ، 5 %) من اجمالها على التوالي الجدول(7) والشكل(8)، زد على ذلك ان غياب الاستقرار الاقتصادي يؤدي الى توسع نطاق المشكلات الاجتماعية مثل الفقر الذي يعد حاضنة الجريمة ، مقرونا بانتشار البطالة وتفاقمها في المحافظة، الجدول(8) والشكل(9).

جدول(7) نسب الاسباب الرئيسة لتعاطي المخدرات في محافظة المثنى(عدا الاسباب السياسية) لعام 2024

السبب	الاسباب الاجتماعية				الاسباب الاقتصادية		الاسباب الدينية	الاسباب الصحية		المجموع
	رفيق السوء	مشاكل اسرية	حب الاستطلاع	اشغال الوقت	بيئة العمل	عامل اقتصادي	ضعف الوازع الديني	ضعف الرقابة الصحية وسهولة الحصول عليها	مشاكل صحية	
العدد	917	612	183	367	245	2446	306	489	550	6115
النسبة	15	10	3	6	4	40	5	8	9	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بيانات غير منشورة، لعام 2024 .

الشكل (8) نسب الاسباب الرئيسة لتعاطي المخدرات في محافظة المثنى(عدا الاسباب السياسية) لعام 2024

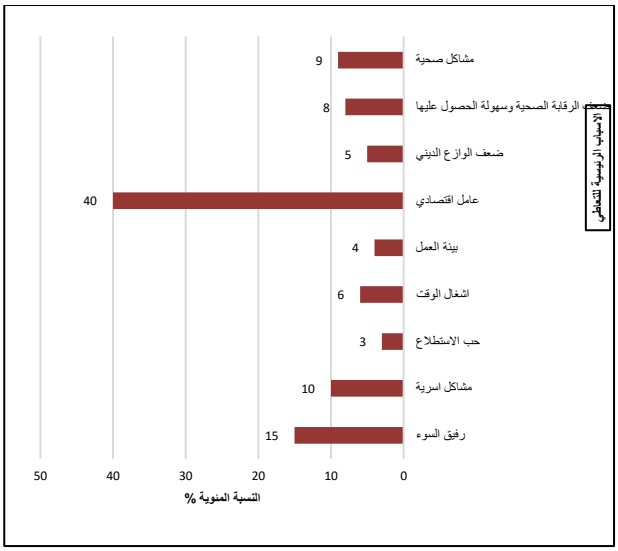

المصدر: الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

الجدول(8) نسبة الفقروالبطالة في محافظة المثنى للمدة (2023-2005)

ت	نسبة الفقر		نسبة البطالة	
	العام	%	العام	%
1	2005	50	2005	52
2	2010	45	2010	51
3	2015	51	2015	49
4	2020	50	2020	47
5	2023	40	2023	43

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة لعام 2024.

الشكل (9) نسبة الفقروالبطالة في محافظة المثنى للمدة (2023-2005)

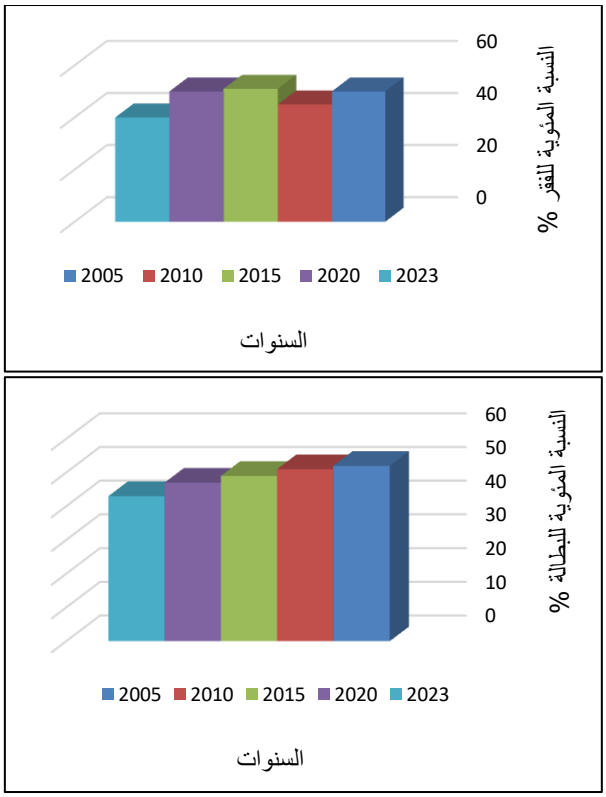

المصدر// الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

ثانياً- العامل السياسي: ثمة ظاهرات غريبة على المجتمع العراقي عامة ومجتمع محافظة المثنى خاصة رافقت التحول السياسي في الدولة بعد عام 2003 ساهمت في انتشار الجريمة بصورة غير مسبوقة، لاسيما بعد تفاقم عمليات (القتل على الهوية ، التهجير، الطائفية، الارهاب) التي فتحت المجال لانتشار المخدرات وتهديد كيان المجتمع وامن الدولة الانساني(18،ص 29). فان كان العراق أبان النظام البائد لمرور المخدرات من افغانستان وايران صوب الدول الاوربية، الا انه اصبح مستهلكاً لها بعد عام 2003، وليس أدل على ذلك من اعلان وزارة الداخلية العراقية عام 2024 "انها تمكنت من ضبط (230) شبكة للمتاجرة داخل الدولة من ضمنها (27) شبكة دولية للمتاجرة مع ضبط كميات من المادة المخدرة"(2،ص 93). ان الفوضى السياسية التي شهدتها الدولة بعد عام 2003 ادت الى تدهور

الواقع الامني في المحافظة، مما اسهم في تفشي جرائم المخدرات وتفاقمها فيها.

ثالثاً: الاسباب الاجتماعية: يخضع الانسان للوسط المحيط به وتنعكس في سلوكه وقيمه فالأسرة المفككة تعد وسط مضطرب تجعل منه غير متحكم في تصرفاته وافعاله فينجرف للرغبات ويخضع للعوامل الخارجية كأقران السوء، يرافقها انخفاض المستوى التعليمي وشيوع الامية والخلافات الزوجية التي تنتهي بالانفصال للأبوين او الهجر مما يترتب عليها تربية قاسية بحق الابناء تنتهي الى تركهم منازلهم، امور جمة كفيلة في انخراط الفرد في طريق التعاطي والادمان، زد على ذلك ادمان احد الابوين او انشغالهم في العمل وغياب التوجيه والنصح وقضاء ساعات طويلة بمواقع التواصل الاجتماعي مما يؤثر في دورهم الحقيقي تجاه الابناء ومرافقتهم لأصدقاء السوء والانسياق لأفكارهم وممارساتهم(20،ص 38). وفي محافظة المثنى بلغت نسبة تأثير الاسباب الاجتماعية في ارتكاب جرائم المخدرات نحو(34%) من اجمالها، الجدول(7).

رابعاً- الاسباب الصحية: تتمحور الاسباب الصحية حول المشاكل الصحية التي يعاني منها بعض الاشخاص ، لذا تجد بعضهم يلجأ الى تعاطي المخدرات هروباً من معاناته الصحية، ناهيك عن ان بعض العقاقير التي تصرف لبعضهم تحوي على مواد مخدرة وبالتالي عندما يتكرر استعمالها تجعل الشخص مدمنا عليها، اضف الى ذلك ضعف الرقابة الصحية على المذاخر والصيدليات، مما يجعل الحصول على الادوية الحاوية على مواد مخدرة متاحاً لمن ادمن عليها حتى بلغت نسبة هذه الاسباب في محافظة المثنى نحو(17%) من اجمالها في منطقة الدراسة، الجدول(7).

خامساً- ضعف الوازع الديني: ان عدم وجود الالتزام بالتعاليم الدينية وعدم حث الابناء على التمسك بها منذ الصغر تساهم في تكوين شخصية غير متزنة " مضطربة" يجعلها سهلة للانقياد نحو التعاطي حتى ان الفهم الخاطئ لدى فئة المراهقين يكونوا فريسة سهلة تجاه طريق مخالف لتعاليم الدين او يستهويهم باسم الدين الى الغرق في بحر المخدرات واثارها(16،ص 522). وتجدر الاشارة الى ان للدين تأثير كبير في النفس البشرية، مما تنعكس في تكوين الشخصية والسلوكيات ليكون اكثر نفعاً في وسطه الاجتماعي، اذ يسعى لتعزيز القيم الانسانية الراقية والخلق الكريم لتنعكس في البناء والقيم المجتمعية وتقويم السلوك وجعله محترماً للقوانين وخاضعاً لها عبر مبدئ تحقيق الخير والعدالة، فهو يولد شعور الانتماء الروحي وجعله قادراً على المواجهة للمشكلات والصعاب التي تعترض حياته مما يقي الانسان من الوقوع في ارتكاب المشاكل او الجرائم(24،ص 357). فالدين يضع حدود للفرد تمنعه من ان يعتدي على الاخرين وحتى نفسه سواء بالانتحار او تعاطي المادة المخدرة مما يجعل للإنسان قيداً لا يحاول ان يتجاوزه، لكن اذ ضعف ايمان جعله يتجه صوب الافعال الخاطئة لان ارتكاب مثل هكذا جرائم تضعف من ايمانه وذاته فيكون الخطأ ناتج عن انحراف الفكر وعدم الشعور والوهم وعدم الاحساس بالخطيئة، مما بتصور ان فعلته مباحه ومشروعة(18،ص 69). وتحت وطأة هذا السبب بلغت نسبة ارتكاب جرائم المخدرات في محافظة المثنى (5%) من اجمالها الجدول(7)، وتجدر الاشارة الى ان المذاهب الاسلامية عامة تتفق على تحريم المخدرات باي شكل من الاشكال وعدوها من كبار الذنوب كونها جزء من المسكرات واستدلوا على تحريمها من القران الكريم والسنة النبوية ففي القران الكريم تأكيد على تحريمها بقوله تعالى "يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون"(2،ص 93). لذا فأن موقف الدين الاسلامي واضحاً في المنع والتحريم الا ان الانسان ضيف القلب بعيد الصلة بتعاليم دينه يتجه صوب الادمان مما ينحدر بطريق الشر وارتكاب الجرائم كالسرقة والانتحار وحتى التعدي على الحرمات جميعها تنعكس في سلوكيات المجتمع وتؤثر في قيمه وعاداته واخرى يتضح اثرها على امن مجتمعه واستقراره.

نتائج البحث:

1- تعاني محافظة المثنى شأنها شأن بقية المحافظات العراقية الاخرى من خطر جرائم المخدرات اذ بلغ حجمها زهاء (6115)1- جريمة للمدة (2005-2023).

2- ثمة تباين كبير في التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات بين اقضية المحافظة التسعة اذ تصدر قضاء السماوة المرتبة الاولى2- وبواقع عدد جرائم وصل الى (4403) جريمة بنسبة (72%) تلاها اقضية (الرميثة، الخضر، الوركاء) وعلى التوالي (673، 551، 183) جريمة بنسبة (11،9، 3%) اما بقية الوحدات فقد بلغت نسبتها (1%) من اجمالي ما سجلته المحافظة. 3-

3- اتسمت المراكز الحضرية بارتفاع نسب الجرائم لأسباب عديدة يتقدمها ضعف البنية الامنية وكذلك ضعف الروابط الاجتماعية حتى بلغت نسبة تتراوح بين (71-90%) من اجمالي تلك النسب.

4- تصيب المخدرات المجتمع وعلى وجه الخصوص قواه الشابة اي شبابه العامل مما يجعل البلد في خطر خسارة ثروته الشبابية، وهذا ما اكدته الدراسة اذ بلغت نسبتها (91%) بينما بلغت لدى فئتي (كبار السن ومن هم دون 15 سنة) بالمرتبة الثانية والثالثة وبنسبة (6،3%) على التوالي من اجمالي تلك الجرائم، زد على ذلك فهي تسجل من قبل الذكور بواقع (91-100%) لمجتمع الدراسة مقارنة بالإناث.

5- سطوة العامل الاقتصادي كونه يشكل سبباً رئيساً لارتكاب هذا النوع من الجرائم اذا تشير الدراسة الى ان الفئة ذات الدخل الشهري اقل عن (250000) دينار تسجل اعلى نسبة بواقع (48%)، اضف لذلك لما لمستويات التعليم من دور في ذلك حيث وصلت نسبة عدد الجرائم للفئة (الابتدائي فما دون) نحو(89%) من اجمالي ما تم تسجيله.

6- اعتماد العراق على اقتصاد ريعي دون تفعيل القطاعات الاخرى الزراعية والصناعية زاد في نسب الاسر الفقيرة وهو بحد ذاته عاملاً مباشراً في توجه البعض نحو الكسب غير المشروع، اذ سجلت الدراسة بنسبة (44%) من عدد الجرائم المخدرات في المثنى يعود لأسبابها الاقتصادية.

تضافرت العوامل السياسية من غياب السلطة وانتشار الفساد السياسي المالي والاداري والتعددية الحزبية وعدم الاستقرار في سيادة سلطة دولة المخدرات واقتصادها.

الاسباب الاجتماعية وتفكك النسيج الاجتماعي والاسري وسوء التربية ورفيق السوء وغيرها في انجراف افرادها في احضان جرائم المخدرات بالمتاجرة والادمان وهذه الاسباب كانت وراء عدد من جرائم المخدرات في المحافظة وبنسبة (34%).

ضعف الانتماء الديني والابتعاد عن التعاليم الاسلامية اسهم في تزايد اعداد المدمنين وتجار المخدرات وبالتالي انتشار تلك الجرائم اذا بلغت النسبة هنا (5%) من اجمالي العدد الكلي.

التوصيات

1- ضبط حدود المحافظة وتفعيل الدور الامني وتشديد العقوبات على المتواطئين من العناصر الامنية.

2- تفعيل دور المؤسسات التعلمية والمنظمات المجتمعية في محاولة لتوعية الشباب والحد من انتشار المخدرات والاستفادة من طاقاتهم في الانشطة والفعاليات التي تخدم المجتمع وتنمي قدراته.

3- تفعيل الجانب الديني ليكون الجميع على دراية تامة بتحريم المخدرات عن طريق بث المحاضرات لما للمؤسسة الدينية من اهمية كبيرة في لجم جماح هذه الظاهرة الفتاكة.

4- اقامة ندوات توعوية داخل الجامعات من قبل الجهات المختصة لنشر ثقافة الحد من هذه الظاهرة.

5- تأسيس مراكز لمعالجة الادمان وتكون مجهزة بكافة المتطلبات الطبية والاحتياجات الرئيسة.

المراجع والمصادر :

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد12، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956.

2- مطلك، ازهر نعمة، انتشار ظاهرة المخدرات في العراق واثارها الاجتماعية والاقتصادية، عدد خاص، المجلد 5، مجلة الريادة والمال والاعمال،2024.
3- شقفة، اشرف حسن محمد ، صالح محمد محمود، محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث 1. والدراسات، العدد3، جامعة فلسطين، 2012.
4- الشبلي، احمد جاسم مطرود ، سلوان فوزي عبد العبيدي، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة دراسة نظرية تحليلية، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية، صفي الدين الحلي.
5- البركي، احمد حامد ، التباين المكاني لجرائم المخدرات في محافظة المثنى، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد43، جامعة بابل، 2019.
6- البركي، احمد حامد خليوي، الابعاد المكانية للجريمة المنظمة في محافظة المثنى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2024.
7- اسماعيل، احمد علي ، دراسات الجريمة في جغرافية المدن، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1993.
8- الزير، انيس سعد مسعود ، آفة المخدرات وصلتها بالخمر واثارها على المجتمع الاسلامي وسبل علاجها(دراسة فقهيه معاصرة)، مجلة كلية الآداب، العدد 29، الجزء2، 2020.
9- عبد، باسم رزاق ، التحليل المكاني لجرائم المخدرات في محافظة واسط، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، 2019.
10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية السنوية، التوقعات(2004-2021).
11- جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة المثنى، قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بيانات غير منشورة، لعام 2024.
12- جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد4446، السنة58،8 /2017/5.
13- علي، حسين عبد الله، ظاهرة المخدرات في العراق بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني، منشورات مركز البحوث والدراسات والنشر، كلية الكوت الجامعة، مطبعة الرفاه، 2022.
14- الزيادي، حسين عليوي ناصر ، جغرافية الجريمة مبادئ واسس، دار الحصاد، سورية، الطبعة الاولى، 2015.
15- محمد، حمدان رمضان، الجريمة السياسية وانعكاساتها على المجتمع العراقي المعاصر دراسة وصفية من منظور سوسيولوجي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد3، العدد38، كلية الآداب، جامعة واسط، 2020.
16- علي، حمدي احمد عمر ، تعاطي وادمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق اهداف وبرامج التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج، العدد 55، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، 2022.
17- الياسري، حميد ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، العدد 21.
18- الشمري، حنان شهاب ، ازمة المخدرات في العراق وتداعياته الاسرية والمجتمعية والنفسية، عدد خاص ، المجلد 5، مجلة الريادة والمال والاعمال،2024.
19- الخفاجي، حوراء عبد الحسن ناصر ، حميد علوان محمد الساعدي، تحديد اقاليم الجريمة في محافظة ديالى لعام 2017، العدد التاسع والثمانون، مجلة ديالى، 2021.
20- الطائي، سعاد هادي ، اسباب تعاطي المخدرات واضرارها وطرائق الوقاية منها، عدد خاص، المجلد الخامس، مجلة الريادة للمال والاعمال، 2024.
21- حسن، شذى فلاح ، جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي النافذ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية،العدد11، 2021.
22- حسن، شذى فلاح ، دور النصوص الجنائية في تجريم ظاهرة المخدرات في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد11، ص205.
23- خلف، علي حسين ، سلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مطبعة الرسالة، الكويت، 1982.
24- العاني، عبد اللطيف عبد الحميد ، القيم الاجتماعية في الاسلام واثرها في التحصين ضد الجريمة، مجلة التربية الاسلامية، العدد6، بغداد، 2001.

25- الجياشي، فلاح حسن جواد ، جرائم الاحداث في محافظة المثنى دراسة تطبيقية في جغرافية الجريمة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2019..
26- الحسيني، قادر احمد عبد ، مشكلة المخدرات وطرق معالجتها في القانون الجنائي الدولي دراسة مقارنة طبقاً للتشريع العراقي وتشريعات دول اخرى، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد16، 2010.
27- كليوي، لطيف كامل، احمد حامد الركي، التحليل المكاني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد29، جامعة بابل، 2016.
28- مظلوم، زينب علي ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2019.
29- الموسوي، علي فيصل هادي، التحليل الجغرافي لجريمة المخدرات في محافظة المثنى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2022.
30- ابو زهرة، محمد ابو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980.
31- جابر، محمد مدحت ، مسرح الجريمة من منظور جغرافي لدعم دور الشرطة، مجلة العلوم الاجتماعية، مج30، العدد1، الكويت،2002.
32- الجابري، ماهر حيدر نعيم ، الابعاد الجيوبولتيكية لجرائم المخدرات وتأثيرها في الامن الانساني العراقي، كلية التربية للعلوم الانسانية، اطروحة دكتوراه، جامعة المثنى، 2023.
33- بهيج، وسام الليثي ابراهيم ، الادمان على المخدرات وسبل علاجه في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي،2020.